

## القوات الأممية في مالي تتعرض لقصف صاروخي

باماكو - تعرض معسكر في شمال شرق مالي يضم قوات فرنسية ومالية وأخرى تابعة للأمم المتحدة لقصف صاروخي، الثلاثاء، دون وقوع ضحايا أو خسائر، بحسب ما أعلنت بعثة المنظمة الدولية في البلد الأفريقي الفقير.

وأطلقت 16 قذيفة على معسكر تيساليت في منطقة كيدال قرب الحدود الجزائرية، لكنها سقطت خارج المعسكر، على ما أفاد المتحدث باسم بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في مالي "مينوسما".

وفي يناير الماضي، أصيب 18 عنصرا في قوة الأمم المتحدة ومدنيين في هجوم بقذائف على المعسكر.

وأوضح المسؤول أنه إثر الكمين حضرت قوة عسكرية إلى المكان لكنها وقعت بدورها في كمين.

وأكد هذه المعلومة مصدر عسكري، مشيراً إلى أن القوة العسكرية كانت بصدد تشييط منطقة الهجوم حين تعرضت لإطلاق نار مما أسفر عن مقتل خمسة عسكريين واثنين من المتطوعين. وتشهد بوركينا فاسو هجمات جهادية متكررة، غالباً ما تتشابك مع نزاعات طائفية. وأدت هذه الهجمات والنزاعات إلى مقتل أكثر من 850 شخصاً منذ 2015، وأجبرت نحو 840 ألف شخص على الفرار من ديارهم.

ومنذ ديسمبر 2019، يلجأ الجيش إلى تجنيد متطوعين لمؤازرته في مهام المراقبة والحماية والتبليغ في مناطق سكنهم. ويخضع هؤلاء لتدريب عسكري مدته 14 يوماً ينصرفون بعدها لأداء مهامهم هذه. لكن مصادر مطلقة تؤكد أن هؤلاء المتطوعين يشركون غالباً في مهمات قتالية ويحملون السلاح.

وتضم بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في مالي 13 ألف جندي من دول عدة، فيما تنتشر فرنسا خمسة آلاف جندي ضمن عملية برخان لمواجهة الجهاديين في منطقة الساحل.

والمعسكر تيساليت في منطقة كيدال قرب الحدود الجزائرية لكنها سقطت خارج المعسكر

والاثنين، أصيب ثلاثة عناصر في قوة الأمم المتحدة، أحدهم إصابته خطيرة، حين اصطدمت مركبتهم بغرم أرضي في منطقة كيدال، على ما ذكرت البعثة.

ورغم توقيع اتفاق سلام عام 2015 مع الانفصاليين في الشمال، تشهد مالي أعمال عنف تقوم بها جماعات جهادية، ما يقوض سلطة الدولة التي لا تسيطر سوى على أجزاء من الأراضي.

وبدأت أعمال العنف في شمال البلاد وامتدت لاحقاً إلى وسطها وإلى بوركينا فاسو والنيجر.

وتسبب النزاع بمقتل الآلاف من الأشخاص وفرار مئات الآلاف، فيما دمرت اقتصادات الدول الثلاث التي تعد من بين أفقر دول العالم. وقتل ثمانية أشخاص على الأقل، من بينهم

ورغم توقيع اتفاق سلام عام 2015 مع الانفصاليين في الشمال، تشهد مالي أعمال عنف تقوم بها جماعات جهادية، ما يقوض سلطة الدولة التي لا تسيطر سوى على أجزاء من الأراضي.

وبدأت أعمال العنف في شمال البلاد وامتدت لاحقاً إلى وسطها وإلى بوركينا فاسو والنيجر.

وتسبب النزاع بمقتل الآلاف من الأشخاص وفرار مئات الآلاف، فيما دمرت اقتصادات الدول الثلاث التي تعد من بين أفقر دول العالم. وقتل ثمانية أشخاص على الأقل، من بينهم



مهمة حساسة

## موسكو تتعهد بالرد بالمثل على العقوبات البريطانية

موسكو - أعلن الكرملين الثلاثاء أن روسيا ستفرض عقوبات مضادة على بريطانيا بعدما كتشفت لندن هذا الأسبوع عن نظام جديد لعقوبات ضد منتهكي حقوق الإنسان يستهدف شخصيات ومنظمات بينهم مسؤولون روس مشتبه بتورطهم في وفاة محام في السجن.

وقال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف، للصحافيين، "لا يمكننا إلا أن نشعر بالأسف لهذا النوع من الإجراءات غير الودية"، مضيفاً أنه "بالطبع سيتم تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل".

وأرجح 25 روسيا على القائمة التي كشفت عنها وزارة الخارجية البريطانية على خلفية الاشتباه بتورطهم في وفاة المحامي سيرجي ماغنيتسكي في السجن.

وتوفي ماغنيتسكي الذي كان مستشار الشؤون الضريبية للممول البريطاني وليام براوهر في السجن إثر مرض لم يعالج منه عام 2009 بعدما اتهم مسؤولين في روسيا باحتيال ضريبي قيمته 230 مليون دولار. ومن بين المسؤولين المستهدفين بالعقوبات

الكساندر باستريكين، رئيس لجنة التحقيق المرتبطة مباشرة بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

ونددت سفارة موسكو في لندن الاثنين بالعقوبات مشددة على أن نظام روسيا القضائي "مستقل" عن السلطات التنفيذية و"يديره القانون فحسب".

وقال المتحدث باسم رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، الثلاثاء، إن العقوبات تستهدف أفراداً متورطين في "بعض من أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان سمعة في السنوات الأخيرة".

كما فرضت لندن أيضاً عقوبات على أفراد من السعودية وكوريا الشمالية. واتهمت لندن روسيا بالقيام بأنشطة "مزعومة للاستقرار" تشمل هجوماً كيميائياً عام 2018 قاد يتسبب في مقتل الجاسوس المزدوج السابق سيرجي سكريبال وابنته.

ورفضت روسيا التهم بأن ضباطاً من جهاز استخباراتها النافذ استخدموا غاز أعصاب قويا لتسميم سكريبال رداً على تعاونه مع أجهزة استخبارات بريطانية وغربية.

لندن - اتهم رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الثلاثاء بنشويه الواقع بعدما نسب تقشي فايروس كورونا المستجد في دور رعاية المسنين للإهمال.

وأعلن جونسون الإثنين "اكتشفنا أن العديد من دور رعاية المسنين لم تتبع الإجراءات كما يجب. لكننا نستخلص الدروس دائماً".

وأثارت هذه التصريحات استياء كبيراً في بريطانيا، البلد الأكثر تضرراً بكوفيد-19 في أوروبا مع أكثر من 44 ألف وفاة بالوباء وفق حصيلة رسمية.

ومع احتساب الحالات التي يشهدها بوفاتها جراء الوباء، تسجل البلاد أكثر من 54 ألف وفاة، منها 14852 في دور رعاية المسنين في إنكلترا وويلز بحسب الأرقام التي نشرها الثلاثاء مكتب الإحصاء الوطني.

وقد تكون حصيلة الوفيات أعلى بكثير مع وفاة 30 ألف شخص في دور رعاية المسنين مقارنة مع العام الماضي بحسب مكتب الإحصاء منها نحو 20 ألفاً جراء الفايروس.

وقال مارك آدمز، الذي يدير مؤسسة "كومونيستي انغرايتد كير" لدور رعاية

بـ"العمل



مطالبات بإصلاح الشرطة

## تفاقم الجدل الحكومي حول عنصرية الشرطة الألمانية

### انتقادات لإنكار وزير الداخلية وجود مشكلات لدى أجهزة الأمن

المانع لوزير الداخلية الآن غير مفهوم "لأنه يغذي الانطباع بطبيعة الحال بأن هناك شيئاً يستوجب إخفاؤه، لكن السلطات الأمنية، وهذا ما يقوله على أية حال أعضاءنا في الشرطة الجنائية على المستوى الاتحادي والولايات، تقول إنها ليس لديها ما تخفيه".

وكان المتحدث باسم وزارة الداخلية الألمانية شتيفه التير، صرح في وقت سابق من يوم الإثنين، بأن زيهوفر لا يعترم مؤقتاً إصدار تكليف بإجراء دراسة جديدة عن التنميط العنصري لدى الشرطة.

وبعني التنميط العنصري تعرض شخص للتفتيش من قبل الشرطة فقط لمجرد لون بشرته أو شعره أو أي مظهر خارجي آخر دون وجود سبب ملموس لهذا التفتيش.

وكانت المفوضية الأوروبية المناهضة للعنصرية والتعصب قد أوصت في أحدث تقرير لها عن ألمانيا بإجراء هذه الدراسة.

أما المتحدث باسم الحكومة الألمانية، شتيفن زايبيرت، فقد أكد أن طرق الملاحقة التمييزية "لا يتم ممارستها ولا تدرسيها" في ألمانيا، وقال إنه يتعين التحقيق في كل شكوى ترد في هذا الشأن.

التسمك بالدراسة المقررة بشأن ما يسمى بـ"التنميط العنصري لدى الشرطة". ويندرج ضمن التنميط العنصري فحص أشخاص بعينهم بسبب لون البشرة أو الشعر أو أي علامات خارجية أخرى، دون وجود سبب ملموس لذلك. وجاءت التوصية بإجراء الدراسة من قبل المفوضية الأوروبية ضد العنصرية والتعصب في تقرير حديث لها عن ألمانيا.

كما انتقد اتحاد مكاتب مكافحة الجرائم في ألمانيا رفض زيهوفر لإجراء الدراسة. وقال رئيس الاتحاد زيباستيان فيدلر، لبرنامج تلفزيوني مساء الإثنين، "أرى أن التبرير الذي سمعته، مزعج بعض الشيء لأنه ليس مقنعاً بطبيعة الحال، كما أنه يضر بالسلطات الأمنية نفسها على طريقة الدب الذي قتل صاحبه".

ودافع فيدلر، في لقاء آخر، عن إجراء دراسة "تفحص بدون الكشف عن هويات، الموقف داخل الشرطة من العنصرية واليمين المتطرف". وقال "وحتى لو ظهرت نتائج سلبية بالنسبة لنا، فيجب أن نعرف ذلك، وأن لا نأدفع عن المخالفين داخل الأجهزة الأمنية". وأعرب فيدلر عن اعتقاده بأن الموقف

تسببت دراسة محتملة حول الممارسات العنصرية في صفوف الشرطة الألمانية انقساماً في المواقف ليس بين الأوساط السياسية والشعبية فقط بل حتى داخل الحكومة نفسها. فرض وزير الداخلية إجراء الدراسة يقابله تمسك وزيرة العدل بضرورة هذا الأمر، في الأثناء تنتقد منظمات ألمانية لإنكار وزير الداخلية لوجود العنصرية داخل جهاز الشرطة.

برلين - تتغير مسألة إجراء دراسة عن العنصرية داخل جهاز الشرطة جدلاً واسعاً بين الأوساط السياسية والحكومة، إلى جانب أن أعضاء الحكومة ذاتها لديهم مواقف متباينة من هذه القضية، ففي حين يذهب وزير الداخلية حد إنكار وجود ممارسات عنصرية من قبل أفراد الشرطة، تتمسك وزيرة العدل بموقفها الداعم لضرورة إجراء الدراسة.



زيباستيان فيدلر  
التبرير الذي سمعته  
يضر بالسلطات الأمنية  
نفسها

وأعرب زيهوفر عن قناعته "بأننا ليس لدينا مشكلة هيكلية في هذا الصدد"، وأعرب عن استيائه من وجود انتقاد دائم للشرطة "يصل أحياناً لحد الإهانة"، وأشار إلى أنه يتم التغاضي خلال ذلك عن مكافحة العنصرية بحسب. وعلني عكس زيهوفر، تسعى وزيرة العدل الألمانية كريستينا لامبرشت إلى

المانع لوزير الداخلية الآن غير مفهوم "لأنه يغذي الانطباع بطبيعة الحال بأن هناك شيئاً يستوجب إخفاؤه، لكن السلطات الأمنية، وهذا ما يقوله على أية حال أعضاءنا في الشرطة الجنائية على المستوى الاتحادي والولايات، تقول إنها ليس لديها ما تخفيه".

وكان المتحدث باسم وزارة الداخلية الألمانية شتيفه التير، صرح في وقت سابق من يوم الإثنين، بأن زيهوفر لا يعترم مؤقتاً إصدار تكليف بإجراء دراسة جديدة عن التنميط العنصري لدى الشرطة.

وبعني التنميط العنصري تعرض شخص للتفتيش من قبل الشرطة فقط لمجرد لون بشرته أو شعره أو أي مظهر خارجي آخر دون وجود سبب ملموس لهذا التفتيش.

وكانت المفوضية الأوروبية المناهضة للعنصرية والتعصب قد أوصت في أحدث تقرير لها عن ألمانيا بإجراء هذه الدراسة.

أما المتحدث باسم الحكومة الألمانية، شتيفن زايبيرت، فقد أكد أن طرق الملاحقة التمييزية "لا يتم ممارستها ولا تدرسيها" في ألمانيا، وقال إنه يتعين التحقيق في كل شكوى ترد في هذا الشأن.

## جونسون متهم بتشويه الواقع بسبب دور رعاية المسنين

ليس قاسياً". وأكد وزير الصحة مات هانكوك أمام النواب "تجمع معلومات باستمرار عن الفايروس منذ انتشاره ونحسن تدبيرنا".

واتهمت حكومة جونسون التي تعرضت لانتقادات لإدارتها للارزمة الصحية في بريطانيا بـ"عدم التحرك بسرعة" لحماية العاملين والمقيمين في دور رعاية المسنين.

ومع بدء تقشي الوباء دقت جعليات تمثل القطاع ناقوس الخطر، لقلّة توافر معدات الحماية وفحوص كشف الإصابة والعودة السابقة لأنّها لبعض مرضى بكوفيد-19 إلى المنشآت من المستشفى.

وفي منتصف مايو، تعهدت الحكومة فحص كل المقيمين في دور رعاية المسنين في المملكة المتحدة بعد شهر من توسيع نطاق فحوص الإصابة لتشمل المرضى الذين تظهر عليهم أعراض.

ويبدأ هذا الأسبوع إجراء فحوص أسبوعية للعاملين في دور رعاية المسنين وشهيرة للمقيمين.

وحتى نهاية أبريل لم تحسب الوفيات في دور رعاية المسنين في الأرقام الرسمية اليومية.

الجبار" في دور رعاية المسنين "في ظروف صعبة جداً".

وقال "ما كان يحاول رئيس الوزراء قوله هو أن لا أحد كان يعلم ما هي الإجراءات الصائبة لأننا نعلم أن العدد الكبير من الحالات بدون أعراض لم يكن معروفاً في حينها".

وأكد أن "خطة عمل شاملة" وضعت لهذه المنشآت منها "زيادة فحوص كشف الإصابة وأموال إضافية".

واعتبرت صحيفة التايمز البريطانية في تعليقها على الاستياء الذي رافق تصريحات رئيس الوزراء "أن جونسون أخطأ لكنه

المسنين، "هذه التصريحات خرقاء تنم عن جن". وصرح، لبي بي سي، "أعتقد أن التاريخ يعيد كتابة نفسه أمامنا، عندما سننشر صفحات تتعلق بإهمال الحكومة".

وأسفت فيك رينر مديرة الاتحاد الوطني لدور رعاية المسنين، عبر بي بي سي لتصريحات، "في غير محلها" في حين كان يتعين على دور المسنين "التعامل مع كم هائل من القواعد المختلفة الصادرة عن الحكومة بصورة شبه يومية".

وعبرت "كير انغلاند" التي تمثل دور رعاية المسنين المستقلة، عن القلق لعدم تلقي توصيات واضحة عن إعادة فتحها أمام الزوار في حين تم رفع تدابير العزل في بريطانيا.

ولج المتحدث باسم جونسون إلى أنه أسوأ فهم تصريحات رئيس الوزراء وأشد العمل



رئيس الوزراء  
وأشد العمل